



جمهورية مصر العربية

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العادية الثامنة والعشرون

جلسة اعتماد تقرير المراجعة الدورية الشاملة لجمهورية مصر العربية

بيان السيد السفير/ عمرو رمضان

مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية

والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

ورئيس وفد مصر في جلسة الاعتماد

(جنيف في ٢٠ مارس ٢٠١٥)

السيد الرئيس

السادة المندوبين الدائمين وأعضاء الوفود

السيدات والسادة الحضور،،،

اسمحوا لي في البداية، وبالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية، أن أعبر عن سعادتي بالتواجد بينكم اليوم، رئيساً لوفد بلادي، في جلسة اعتماد مجلس حقوق الإنسان لتقرير المراجعة الدورية الشاملة لمصر.

وأود أن أجدد في هذا الإطار تثمين مصر عالياً لعمل هذه الآلية المحورية وإيمانها العميق بأهميتها وقيمتها في تطوير منظومة حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، وذلك لما يتسم به عمل هذه الآلية من عالمية وتجنب للانتقائية ولقيامها على أسس من الموضوعية والحوار التفاعلي البناء. وإذا أسهمت مصر بإيجابية في بلورة هذه الآلية، خاصة من خلال قراري مجلس حقوق الإنسان رقمي ١/٥ و ٢١/١٦ والقرارات الأخرى المتعلقة بآلية المراجعة، فإننا نود التأكيد على ثقتنا في قيمتها وفعاليتها، سواء قبل عملية المراجعة من خلال تشجيع الدول على الإعداد الجيد لعملية تقديم تقييم مجمل لحالة حقوق الإنسان لديها، أو أثناء عملية المراجعة ذاتها من خلال الحوار التفاعلي البناء مع الدول الأعضاء، أو بعدها من خلال وضع أسس وآليات تنفيذ التعهدات الطوعية وما يتم قبوله من توصيات.

كما أود الإشارة في هذا الصدد إلى تقديرنا الكبير للحوار الهام والمثمر الذي شهدته جلسة المراجعة للتقرير المصري على مستوى مجموعة العمل في ٥ نوفمبر الماضي والتي انتهت إلى تقديم (٣٠٠) توصية لمصر تم التعامل معها على المستوى الوطني من خلال عملية مؤسسية في إطار تفعيل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ والذي تم بموجبه تشكيل لجنة وطنية دائمة لحقوق الإنسان تضم مختلف الجهات الوطنية المعنية ويشمل عملها دراسة التوصيات المقدمة إلى مصر، وتحديد الموقف منها، وكذلك اقتراح السياسات والتدابير اللازمة لتنفيذ المقبول منها، ثم متابعة عملية التنفيذ. وتعتبر هذه اللجنة حالياً هي المقرر الوطني لحقوق الإنسان، ويتولى رئاستها السيد وزير العدالة الانتقالية، تلك الوزارة التي انشئت بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة، وقد عهد إلى هذه اللجنة التي تضم مختلف الوزارات والجهات المعنية العمل على تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان في مصر بما يتسق مع نصوص دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ والتزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان.

جدير بالذكر أن هذه اللجنة عقدت عدداً ملموساً من الاجتماعات وتشاورت مطولاً مع عدد من الأطراف المصرية المعنية، وكذا مع المجلس القومي لحقوق الإنسان، باعتباره المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلي المجالس المتخصصة المستقلة الأخرى التي تعمل في المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان على غرار المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة والمجلس القومي لذوي الإعاقة، إضافة إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني والتي قدمت لها دعوة مفتوحة للحضور والمشاركة في جلسات المشاورات. وقد شهدت هذه الجلسات استماع اللجنة الوطنية الدائمة، وبجدية كاملة، لرؤى ومقترحات هذه الجهات بشأن التوصيات التي تلقتها مصر خلال جلسة المراجعة، مع فتح حوار أشمل حول مختلف القضايا المطروحة في هذا الصدد.

كما كان لهذه الجلسات نتائج أخرى ملموسة كان على رأسها الاتفاق على أن يتم عقد لقاءات منتظمة مع ممثلي المجتمع المدني لمناقشة القضايا المختلفة التي تدخل في نطاق اهتمامهم وهو ما سيسهم بشكل عام في إرساء نهج التشاور والتنسيق المستمرين بين الحكومة والمجتمع المدني حول كافة قضايا حقوق الإنسان في مصر، وبما يعكس الإيمان الفعلي لكافة الأطراف الوطنية بوحدة الهدف وتكامل الجهود بين مختلف أصحاب المصلحة لخدمة هدف تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان لكافة المواطنين المصريين.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الحضور،،،

قبل استعراض الموقف المصري من التوصيات التي قدمت إلى مصر، أود الإشارة إلى أن مصر قد تقدمت إلى السكرتارية بوثيقة توضح الأجزاء التي قبلتها من التوصيات التي تم تأييدها جزئياً، كما أود من ناحية أخرى التأكيد على الآتي:

١ - أن تأييد أو قبول مصر للتوصيات، سواء كان تأييداً مطلقاً أو جزئياً، يأتي في ضوء الالتزام والاتساق مع أحكام الدستور المصري الجديد الذي أقر في استفتاء شعبي في يناير ٢٠١٤ والتزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومع الأخذ في الاعتبار أننا تلقينا بعض التوصيات التي سبق أو جاري تنفيذها بالفعل، وذلك على غرار التوصية بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، حيث أنشئ المجلس القومي لحقوق الإنسان منذ سنوات عديدة وهو يمارس عمله حالياً باستقلالية كاملة وبكفاءة كبيرة في إطار التصنيف (أ) للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٢ - أن التأييد الجزئي لتوصية من التوصيات يقصد به الموافقة على جزء من التوصية أو الموافقة على الغاية منها، في حين تختلف مصر مع الإطار أو الوسيلة المقترحة لتنفيذها في إطار التوصية أو المدى الزمني المقترح لهذا التنفيذ، ومع الأخذ في الاعتبار أن هناك عدداً ملموساً من التوصيات التي قدمت تناقش أكثر من موضوع في إطار توصية واحدة، وهو الأمر الذي لم يجعل مهمة اللجنة الوطنية يسيرة في التعامل مع مثل هذه التوصيات. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن مصر قامت، بعد التشاور مع السكرتارية، بتقديم ورقة إضافية شارحة للجزء المقبول في إطار كل من التوصيات التي تم تأييدها تأييداً جزئياً.

٣ - أن عدم تأييد بعض التوصيات، وهو ما تم في أضيق الحدود الممكنة، قد يكون بسبب تعارض هذه التوصيات مع نصوص الدستور، ومن بينها على سبيل المثال ما يقره الدستور حول كون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، أو حين تتعارض توصية مع حقوق معترف بها للدول في إطار القانون الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومثال لما تقدم التوصيات التي طالبت بإلغاء أو تعليق العمل بعقوبة الإعدام في مصر، ومع الأخذ في الاعتبار أن القانون المصري ينظم بوضوح إطار العمل بهذه العقوبة والضمانات الخاصة بتنفيذها على نحو ما أوضحه الوفد المصري بشكل مفصل خلال جلسة المراجعة في نوفمبر الماضي.

هذا، وكما سبق وأن أسلفت، فقد تعاملت الحكومة المصرية بانفتاح كبير وبجدية كاملة مع التوصيات التي قدمت إليها وهو ما تجسد في موقفها النهائي من التوصيات التي قدمت إليها في المجالات المختلفة لحقوق الإنسان، حيث قبلت ٢٤٣ توصية مما قدم إليها وبنسبة قبول ٨١%، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الانضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والالتزام بها وسحب التحفظات:

(إجمالي التوصيات: ٢٦ / تأييد: ٩ / تأييد جزئي: ٣ / أخذ علم: ٦ / عدم تأييد: ٨)

حيث أيدت مصر كافة التوصيات التي تتفق مع ما سبق وإن أعلنته الحكومة من التزام بمراجعة التشريعات المنظمة لحقوق المواطنين وتعديلها بما يتفق مع الدستور المصري ومراجعة الموقف التعاقدى لمصر فيما يتعلق بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، علماً بأنه جاري حالياً النظر في هذا الإطار في تحفظ مصر على المادتين (٢) و(١٦) من اتفاقية القضاء على

كافة أشكال التمييز ضد المرأة وذلك بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية (تناقش المادة ٢ اتخاذ التدابير التشريعية والقانونية للقضاء على التمييز ضد المرأة في حين تناقش المادة ١٦ القضاء على التمييز فيما يتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية). من ناحية أخرى، لم يتم تأييد التوصيات التي تتعارض مع الدستور أو القانون.

ثانياً: الإجراءات الخاصة بالإطارين التشريعي والمؤسسي:

(إجمالي التوصيات: ٥٢ / تأييد: ٣٦ / تأييد جزئي: ١ / أخذ علم: ٢ / عم تأييد: ١٣)

ويتأسس موقف الحكومة هنا على الاحترام الكامل لهذين الإطارين اللازمين لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان وذلك من خلال اتخاذ إجراءات يأتي على رأسها العمل على تقديم أي مرتكب لأي اعتداء أو انتهاك لحقوق الإنسان، أو أي اعتداء يقع على مواطن أثناء ممارسته المشروعة لحقوقه، إلى القضاء للتحقيق معه من خلال عملية قانونية سليمة، وذلك أيأ كانت صفته الوظيفية، وفي إطار أعمال مبدأ أن الحق في الكرامة هو من أهم الحقوق التي كفلها الدستور. وقد تجسد هذا النهج في قبول كافة التوصيات المتعلقة بالتعامل مع جريمة التعذيب والتي اعتبرها الدستور جريمة لا تسقط في أي من صورها بالتقادم.

ثالثاً: حقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة والأسرة والفئات الأخرى:

(إجمالي التوصيات: ٧٨ / تأييد: ٧٥ / تأييد جزئي: ٣)

وقد قبلت مصر كافة التوصيات التي قدمت إليها في هذا الصدد، وذلك في إطار إيمان الحكومة العميق بضرورة حماية حقوق وحرية هذه الفئات حماية كاملة، ومع إيلاء أولوية خاصة في هذا الخصوص لموضوع تجريم كافة أشكال العنف ضد المرأة ولحقوق الفئات المهمشة والتي تشمل المرأة والطفل وذوي الإعاقة والفئات الأكثر فقراً، ولحماية الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع وهو الموضوع الذي سبق وأن طرحت مصر مبادرة بشأنه في إطار عمل المجلس.

رابعاً: التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان:

(إجمالي التوصيات: ١٤ / تأييد: ٨ / أخذ علم: ٦)

تعاملت مصر مع التوصيات التي قدمت في هذا الصدد في إطار سعيها لتعزيز التعاون مع هذه الآليات ومن بينها مجلسنا هذا ومنظومة الإجراءات الخاصة، وأخذاً في الاعتبار أن السلطات

المصرية سبق وأن وجهت بالفعل دعوات لعدد من حاملي الولايات الخاصة للقيام بزيارات إلى مصر وأنه جاري دراسة إمكانية توجيه دعوات أخرى.

خامساً: إجراءات و ضمانات النظام القضائي والعدالة الانتقالية:

(إجمالي التوصيات: ٢٠/ تأييد: ١١/ تأييد جزئي: ٣/ أخذ علم: ٤/ عدم تأييد: ١/ توصية غير دقيقة: ١) حيث تعاملت مصر مع التوصيات المقدمة هنا في إطار التزامها بتوفير ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة التي كفلها الدستور ونص عليها قانون الإجراءات الجنائية لجميع المواطنين دون تمييز، وهو ما قدمنا شرحاً تفصيلياً له في الجزء الخاص بهذا الموضوع في ورقة الاستنتاجات والردود على التوصيات.

سادساً: تعزيز حماية واحترام الحقوق المدنية والسياسية:

(إجمالي التوصيات: ٥٤/ تأييد: ٣٠/ تأييد جزئي: ١٣/ أخذ علم: ١٠/ عدم تأييد: ١) وقد أبدت الحكومة انفتاحاً كبيراً في التعامل مع التوصيات التي قدمت في هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بتلك التي ترتبط بإعداد قانون جديد للجمعيات الأهلية، وكذلك تلك المرتبطة بالحق في التجمع السلمي، والحق في حرية الرأي والتعبير، وحرية العقيدة، وحظر التمييز بكافة أشكاله، إضافة إلى تأكيد أن المجتمع المدني يعد شريكاً أساسياً للحكومة في تدعيم مختلف الحقوق.

سابعاً: نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية والتدريب عليها/ مكافحة الاتجار في البشر والهجرة غير الشرعية/ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

وقد قبلت مصر كافة التوصيات (٤٩ توصية) التي قدمت إليها في هذا الصدد.

ثامناً: مكافحة الإرهاب:

قبلت أيضاً مصر كافة التوصيات الخاصة بهذا الموضوع (٦ توصيات) اتساقاً مع نص المادة (٢٣٧) من الدستور المصري التي توجب على الدولة مكافحة الإرهاب مع ضمان الحقوق والحريات العامة وصرف تعويضات لضحايا الإرهاب، وكانت المناسبة الأخيرة التي أعمل فيها هذا الأمر هي صرف معاش شهري لأسر المصريين ضحايا العملية الإرهابية التي ارتكبتها تنظيم داعش الإرهابي في درنة شرقي ليبيا في فبراير الماضي.

السيد الرئيس

السيدات والسادة،،،

لقد قبلت مصر ٢٤٣ توصية من التوصيات التي قدمت إليها (٢٢٠ بشكل كامل و٢٣ بشكل جزئي) أي أن نسبة القبول بلغت ٨١% من إجمالي التوصيات، وهو ما يعد تأكيداً على مدى تفاعلها القوي مع عمل هذه الآلية الهامة، ولإنفتاحها على الآراء المختلفة التي تم التعبير عنها خلال جلسة المراجعة وتجاوبها معها، وأيضاً، وهو الأمر الأهم، تجسيدا للأولوية التي يمثلها موضوع تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان في الوعي السياسي للدولة المصرية، علماً بأن الشهور الأربع الأخيرة، ومنذ جلسة المراجعة في نوفمبر الماضي، شهدت استمرار العمل الحثيث على مستوى اقتراح ومراجعة القوانين والتشريعات، خاصة من خلال عمل اللجنة العليا للإصلاح التشريعي والتي تتولى إجراء عملية متكاملة للإصلاح، حيث ستقوم بمراجعة مختلف التشريعات المصرية والتي تتعدى ٤٠ ألف قانون لضمان الاتساق فيما بينها وكذلك عد التعارض مع نصوص الدستور الجديد.

كما يمضي العمل على قدم وساق في تنفيذ السياسات والبرامج التنفيذية التي يرتبط الكثير منها بمجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تحظى بأولوية متقدمة خلال المرحلة الحالية وتحتاج في ذات الوقت إلى بناء للقدرات وزيادة الموارد المخصصة لها، وهو العمل الذي ينتظر أن يشهد زخماً كبيراً خلال المرحلة المقبلة مع قرب انتخاب مجلس النواب الجديد، وبما يسهم في تنفيذ التوصيات التي قبلتها مصر، ومع الأخذ في الاعتبار أن تعزيز حماية الحقوق والحريات الأساسية يأتي بالدرجة الأولى كتلبية مباشرة لمطالب الشعب المصري.

ختاماً، يسرني الاستماع إلى ملاحظاتكم وآرائكم في هذا الصدد.

وشكراً سيادة الرئيس.

